

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

Faculté : Sciences économie et commerce et de gestions

Département : Sciences économiques



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019

Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

Spécialité :	نقود ومؤسسات مالية / السياسات التجارية والمالية الدولية / العوامة والتكتلات الإقليمية	الاختصاص:
Variante :	01	الخيار رقم:
Epreuve :	الاقتصاد الكلي	اختبار:

الجزء النظري: وضع باختصار ما يلي: ... (08 نقاط)

- 1) يلاحظ من دراسة منحني IS ومنحني LM أن الدخل يتغير في اتجاه معاكس لتغير معدل الفائدة بالنسبة للمنحني الأول، ويتغير في نفس اتجاه تغير معدل الفائدة بالنسبة للمنحني الثاني، بماذا تفسر ذلك؟ ... (04 نقاط)
- 2) لقد أحدث كينز قطيعة ثلاثية مع التحليل الكلاسيكي، فقيما تمثل هذه القطيعة؟ ... (04 نقاط)

الجزء التطبيقي: ... (12 نقطة)

- ارسم شكلا بيانيا يتقاطع فيه منحني الاستهلاك (C) مع خط 45 درجة عند مستوى الدخل 150 وحدة، مع بداية الاستهلاك من نقطة 75 وحدة. استخدم هذا الشكل في الإجابة على الأسئلة الموالية:
- 1) احسب الميل الحدي للاستهلاك (b)؟
 - 2) ارسم دالة الادخار (S) المرتبطة بهذا الشكل؟
 - 3) إذا كان مقدار الاستثمار (I) 25 وحدة، ارسم دالة الاستثمار؟
 - 4) ارسم منحني (C+I)؟
 - 5) عند أي مستوى من الدخل يتقاطع منحني (C+I) مع خط 45 درجة؟
 - 6) ما هو مستوى الدخل التوازني عند تقاطع منحني I مع منحني S؟
 - 7) حدد مستوى الاستهلاك عند ذلك المستوى من الدخل؟
 - 8) في حالة انخفاض الاستثمار الى 0، بين مستوى الدخل الجديد؟
 - 9) بكم تغير الدخل في هذه الحالة؟
 - 10) احسب مضاعف الإنفاق الاستثماري (K_I)؟
 - 11) بالاعتماد على قيمة الميل الحدي للاستهلاك احسب قيمة المضاعف الديناميكي لأربع فترات؟
 - 12) حدد مع التبرير أي قيمة من القيم الثلاث للميل الحدي للاستهلاك التي يكون فيها أثر المضاعف الديناميكي أكبر خلال ثلاث فترات: b=0.5, b=0.6, b=0.8

بالتوفيق

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

Faculté : Sciences économie et commerce et de gestions

Département : Sciences économiques



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019

Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

الاختصاص:	نقود ومؤسسات مالية / السياسات التجارية والمالية الدولية / العوامة والتكتلات الإقليمية
الخيار رقم:	01
اختبار:	الاقتصاد الكلي - الإجابة النموذجية

الجزء النظري: ... (08 نقاط)

1) أن تغير الدخل في اتجاه معاكس لمعدل الفائدة بالنسبة لمنحنى IS (والتي تمثل كل نقطة من نقاطه معدل من الفائدة ومستوى مناظرا من الدخل يحققان تعادل ما بين الاستثمار والادخار) هو نتيجة الفرضية التي مفادها أن الاستثمار يرتبط عكسيا مع الفائدة حيث كلما انخفض معدل الفائدة (تكلفة رأس المال) كلما ارتفع حجم الاستثمار وبالتالي فالدخل في التوازن يرتفع والعكس بالعكس.

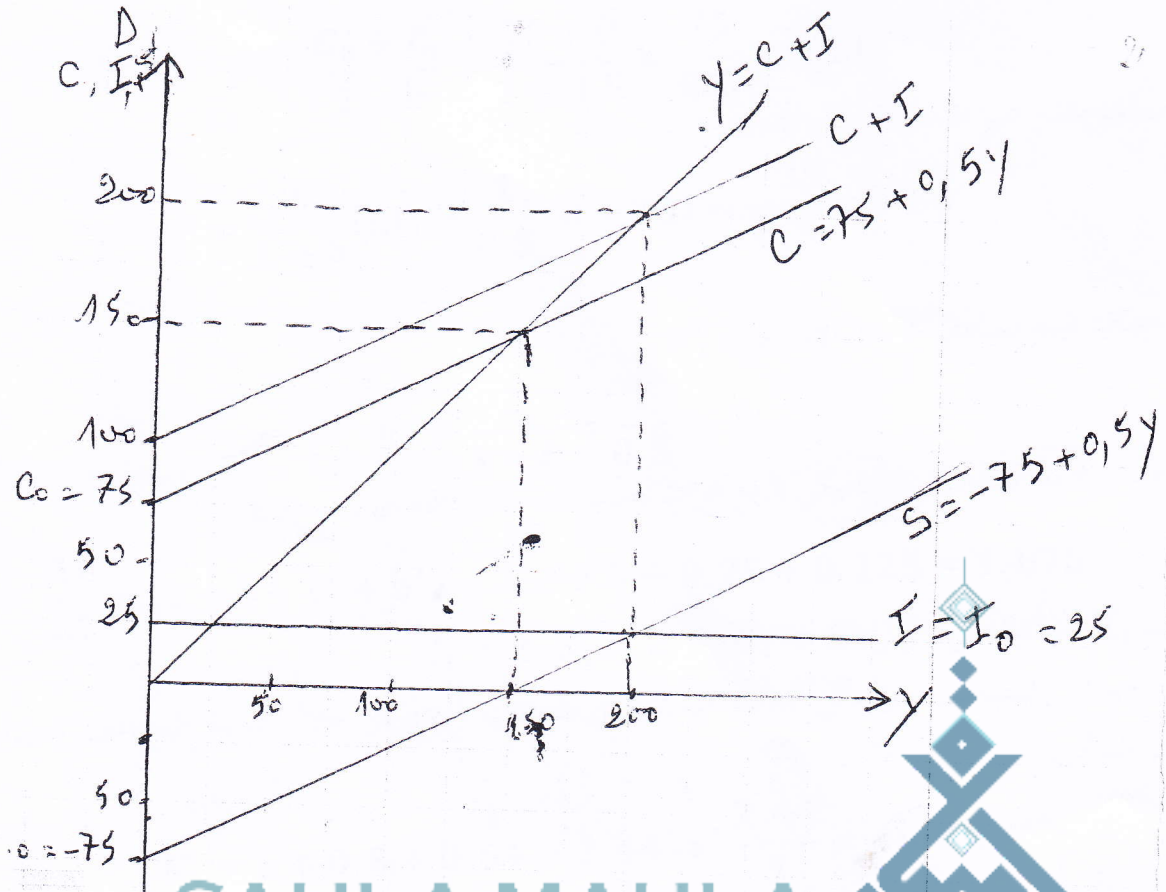
2) أما سبب تغير الدخل في نفس اتجاه معدل الفائدة بالنسبة لمنحنى LM (والتي تمثل كل نقطة من نقاطه معدل من الفائدة ومستوى مناظرا من الدخل يحققان تعادل ما بين عرض النقود والطلب عليها) فيرجع الى أن الطلب الحقيقي على النقود بدافع المضاربة $L(i)$ هو تابع متناقص لمعدل الفائدة (1) أو بمعنى آخر إن الدخل هو تابع متزايد ل (1) باعتبار أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود للمضاربة وينتج عنه زيادة في الدخل، أما زيادة نقود المضاربة (أي زيادة عرض النقود لدى الأفراد) تسبب انخفاض في معدل الفائدة وبالتالي يؤدي الى انخفاض الدخل.

2) القطيعة الثلاثية لكينز مع التحليل الكلاسيكي :

أ- نظرية كمية النقود: حسب الكلاسيك فان التغير في كمية النقود تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار، والعكس غير صحيح، وحسب كينز فان التغير في المستوى العام للأسعار له تأثير فعلي على كمية النقود ذاتها، كما ان اثر التغير في الطلب الكلي على الإنتاج هو أكبر بكثير من اثر التغير في الاسعار على الإنتاج.

ب- حيادية تدخل الدولة: يعتقد كينز انه لم يعد لاحد ممكنا الاخذ بفكرة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، حيث انه وكتيجة للتطورات الاقتصادية التي حصلت انذاك (وبالأخص الازمة المالية 1929) استوجب الاهتمام الكبير بالتحليل الكلي وبالسياسات الاقتصادية الهادفة الى زيادة معدات التنمية الاقتصادية وتفادي الازمات الاقتصادية.

ج- قانون ساي: قانون (ساي) جرى تفنيده ونقده بشدة من جانب كينز في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والنقود والفائدة"، وذلك لوجود امكانية العجز في الطلب الفعال، حيث يرى كينز ان النظرية الكلاسيكية المرتكزة على قانون ساي هي غير واقعية. في السوق التنافسي بمفهوم غير ضروري ان ينفق الدخل المستلم اوتوماتيكيا على الاستهلاك والاستثمار. جزء من الدخل ربما يتم توفيره ويذهب لزيادة الممتلكات الفردية. ولهذا، سيظهر نقص في الطلب المتراكم مسببا فائض في الإنتاج وبطالة في البلاد.



3

SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



1- حساب الميل الحدي لدالة الاستهلاك C:

$$C = C_0 + bY \Rightarrow 150 = 75 + b(150) \Rightarrow b = \frac{75}{150} = 0.5$$

0,5

2- رسم دالة الادخار S المرتبط بهذا الشكل: انظر ل

لرسم البياني اعلاه.

3- رسم دالة الاستثمار I المساوية ل 25 وحدة: انظر للرسم البياني اعلاه.

4- رسم منحنى (C+I): انظر للرسم البياني اعلاه.

5- حساب مستوى الدخل عند تقاطع (C+I) مع خط 45 درجة:

$$Y = \frac{C_0 + I_0}{1 - b} = \frac{75 + 25}{1 - 0.5} = \frac{100}{0.5} = 200$$

1

6- مستوى الدخل التوازني عند تقاطع I مع S:

• دالة الادخار: $S = Y - C \Rightarrow S = -75 + 0.5Y$ وبالتالي:

$$S = I \Rightarrow -75 + 0.5Y = 25 \Rightarrow Y = \frac{100}{0.5} = 200$$

1

7- تحديد مستوى الاستهلاك عند دخل التوازن:

$$C = 75 + 0.5(200) = 175$$

1

8- تحديد مستوى الدخل بعد انخفاض الاستثمار الى 0: (1)

$$Y = \frac{C_0 + I'_0}{1 - b} = \frac{75 + 0}{1 - 0.5} = \frac{75}{0.5} = 150$$

9- حساب مقدار تغير الدخل في هذه الحالة:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b} (\Delta I) = \frac{1}{0.5} (0 - 25) = \frac{-25}{0.5} = -50 \quad (1)$$

10- حساب قيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري K_I :

$$K_I = \frac{1}{1 - b} = \frac{1}{0.5} = 2 \quad (0.5)$$

11- حساب قيمة المضاعف الديناميكي لأربع فترات حسب قيمة الميل الحدي للاستهلاك:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = (1 + b + b^2 + b^3) = 1 + 0.5 + 0.25 + 0.125 = 1.875 \quad (1)$$

12- قيم K_I الساكنة على التوالي: $K_I = 2, K_I = 2.5, K_I = 5$ (0.5)

تحديد حجم أثر المضاعف الديناميكي لثلاث فترات لكل الحالات أعلاه من خلال قسمة المضاعف الديناميكي على المضاعف الساكن:

$$K_I = 1 + 0.8 + 0.64 = 2.44 \Rightarrow \frac{2.44}{5} = 48.8\%$$

$$K_I = 1 + 0.6 + 0.36 = 1.96 \Rightarrow \frac{1.96}{2.5} = 78.4\%$$

$$K_I = 1 + 0.5 + 0.25 = 1.75 \Rightarrow \frac{1.75}{2} = 87.5\%$$

من النتائج أعلاه يتبين أن أكبر أثر للمضاعف الديناميكي المحصل عليه لثلاث فترات هو عندما $b=0.5$ والذي بلغ ما نسبته 87.5% من الأثر المحقق كليا، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من أثر المضاعف الديناميكي يتم الحصول عليه في عدد من الفترات كلما كان الميل الحدي للاستهلاك صغيرا يقترب أكثر من نهايته المتمثلة في قيمة المضاعف البسيط K_I .

انتهى نص الإجابة النموذجية

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

Faculté : Sciences économiques et commerciale et de gestions

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département : Sciences économiques

قسم: العلوم الاقتصادية



مسابقة الدخول للدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019

Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

Spécialité :

نقود ومؤسسات مالية

الاختصاص:

Variante :

01

الخيار رقم:

Epreuve :

الاقتصاد النقدي والمالي

اختبار:

السؤال الأول: (12 نقطة)

شاع استخدام السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

المطلوب:

- 1- ما سبب اللجوء لاستخدام أدوات السياسة النقدية غير التقليدية؟
- 2- حدد الفرق بين السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية من ناحية الأهداف النهائية؟
- 3- ما الفرق بين سياسة التيسير الكمي والتمويل غير التقليدي في الجزائر؟
- 4- ما هي الآثار المتولدة عن تطبيق السياسة النقدية غير التقليدية في الجزائر؟

السؤال الثاني: (08 نقاط)

يمكن أن نميز بين نظامين تمويلين يسمحان بتحقيق التوافق بين الوحدات صاحبة الفائض والوحدات صاحبة العجز.

- 1- حدد نوعية الأنظمة المالية وأسلوب التمويل السائد في كل منها؟
- 2- ما هي معايير التمييز بين النظامين؟

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

Faculté : Sciences économiques et commerciales et sciences de gestions

Département : Sciences économiques



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019

Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

Spécialité : نقود ومؤسسات مالية الاختصاص:

Variante : 01 الخيار رقم:

Epreuve : الاقتصاد النقدي والمالي اختبار:

الإجابة على السؤال الأول: (12 نقطة)

1- يتم اللجوء لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية في أوقات الأزمات، حيث يكون الاقتصاد في حالة ركود وتكون معدلات الفائدة قريبة من الصفر، ولا يمكن تخفيضها أكثر للخروج من الركود بسبب حالة عدم التأكد في الاقتصاد وامتناع البنوك عن عملية الإقراض، فهنا يتدخل البنك المركزي من أجل ضخ كميات نقدية إضافية من أجل تشجيع الطلب وتوفير احتياطات للبنوك من أجل الإقراض.

2- يكمن الفرق بين أهداف السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية في أن السياسة النقدية التقليدية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاستقرار النقدي؛ في حين تهدف السياسة النقدية غير التقليدية بالدرجة الأولى إلى رفع معدل النمو والتشغيل في الاقتصاد.

3- تقوم سياسة التيسير الكمي على تدخل البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية من مختلف المتعاملين بما فهم البنوك من أجل زيادة كمية النقود في الاقتصاد وتغذية احتياطات البنوك، بينما التمويل التقليدي في الجزائر يقوم على تدخل بنك الجزائر من أجل شراء أية أوراق مالية حكومية تقوم الخزينة بإصدارها دون المرور على السوق المالي من أجل تغطية العجز الحكومي وهو ما ينتج عنه طبع كميات نقدية إضافية.

4- يؤدي تطبيق السياسة النقدية غير التقليدية في الجزائر إلى طبع كميات كبيرة من النقود لا يقابلها إنتاج حقيقي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي أو جموده، وهذا ما يؤدي إلى توفر كميات نقدية جديدة (قوة شرائية جديدة لا يقاها إنتاج) فيرتفع الطلب على السلع والخدمات دون زياد المعروض منها فترتفع الأسعار بشكل كبير وتمتار قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية.

نميز بين نظامين تمويلين هما:

- اقتصاد الاستدانة الذي يسيطر فيه التمويل غير المباشر
- اقتصاد السوق المالي الذي يسيطر فيه التمويل المباشر

2- هناك العديد من المعايير للتمييز بين اقتصاد سوق رأس المال واقتصاد الاستدانة هي :

- المعيار الأول: يتعلق بأسلوب تمويل الاقتصاد. ففي اقتصاد السوق المالي يتم التوفيق بين قدرات التمويل وحاجيات التمويل من خلال هيمنة أسواق المال (تمويل مباشر). أما في اقتصاد الاستدانة فيسيطر التمويل غير المباشر الذي يوفره الوسطاء الماليون (مصرفيون أو غير المصرفيون):

- المعيار الثاني: يتعلق بطريقة تحديد سعر الفائدة، ففي اقتصاد السوق المالي، يكون سعر الفائدة مرنا، يتحدد بحرية في إطار سوق تنافسي، أو من طرف المؤسسات المالية المهيمنة في السوق. أما في اقتصاد الاستدانة فإن معدل الفائدة ثابت تقريبا، ويتم تحديده بطريقة إدارية من طرف السلطة النقدية:

- المعيار الثالث: في اقتصاد المديونية يكون الوسطاء الماليون المصرفيون مدينون بشكل هيكلي للبنك المركزي، الذي يعتبر بمثابة مقرض ملاذ أخير مقيد (المقرض النهائي)، بإعادة تمويل البنوك تتم من البنك المركزي من خلال عملية إعادة الخصم أو من خلال التدخل في سوق ما بين البنوك. أما في نظام السوق المالي، فإن البنك المركزي يعتبر مقرض ملاذ أخير غير مقيد، أي أنه لا يتدخل إلا إذا كانت استدامة النظام المصرفي مهددة.

- المعيار الرابع: يتعلق بالدور الذي تلعبه الحكومة ضمن النظام المالي (درجة استقلالية البنك المركزي عن الخزينة)، بإعطاء الأولوية سواء للرقابة والتحكم في المجاميع النقدية، الرقابة على عملية توليد النقود، التنظيم الوقائي (التحوطي) للنظام المالي، تعزيز اللوائح الخاصة ببعض أنواع المؤسسات..... أو أنها تتدخل كأى متعامل اقتصادي في الأسواق. ففي نظام اقتصاد السوق المالي يكون تدخل الحكومة ضعيفا.